(الحرف المُهمَل الأُحاديّ والثُّنائيّ وأثرهُ في التَّركيبِ النَّحوِيّ)

فاتن طه خطاب*

أ.د. محمد ذنون يونس

الملخص

يحاولُ هذا البحثَ بيانَ أثر اختلاف معاني الحروف غير العاملة في التركيب النحوي من خلال انتقاء نماذج من الحروف الأحاديَّةِ والثنائيَّة، موضحًا أنَّ حروف المعاني المهملة قد تتفرعُ إلى معان غير معناها الأصليِّ ومن ثمَّ لا تختصُّ بتركيب واحد، ويُكتبُ لها الإهمال، أو تختصُّ بمدخول معين لكنَّها حين تكون جزءًا منه لا تعمل فيه، وقسَّمْنا البحث على تمهيدٍ وستة مطالب نربط فيها بين معنى الحرف والأثر التركيبي، وهي:

المطلب الأوَّل: الحرف الأحادي (الهمزة)
المطلب الثاني: الحرف الأحادي (السين)
المطلب الثالث: الحرف الثنائي (قد)
المطلب الرابع: الحرف الثنائي (لو)
المطلب الخامس: الحرف الثنائي (هل)
المطلب السادس: الحرف الثنائي (يا)

Abstract

The research attempts to show the effect of the different meanings of nonworking letters in grammatical structure by selecting samples of monosyllabic and dual letters. Explaining that the letters of neglected meanings may branch into meanings other than their original meaning and then it is not specialized in installing one ,and is neglected, or is related to specific income, but when it is part of it ,it doesn't work in it.We divided the research into a preface and six demands in which we link the meaning of the letter and the structural effect.

* طالبة ماجستير/ قسم اللغة العربية/ كلية التربية للبنات.

التمهيد: الحرف والتركيب النحوي :

يشكِّل الحرفُ عند النحاة قسمًا مِن أقسام الكلم الثلاثة؛ إذ يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): "فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لِمعنًى ليس باسمٍ ولا فِعْل" [١]؛ لأنَّه: " ما لا يدلُّ إلَّا على معنًى في غيرِه"[٢]؛ إذن هو حرف المعنى، الذي يربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل؛ لِذا سمَّاه ابن منظور (ت٧١١هـ) الأداة الرابطة[٣]، ولأنّه: "واسطة بين الذات والحدث"[٤] فهو ذو أهميَّة في صناعة التركيب؛ لِما يحقِّقه من تعليق بين الكلمات[٥]، وكونه حرفَ معنى يجعلُ منه وسيلةً لتنوِّع معاني التراكيب، ومِن ثمَّ تختلف أنماطها طبقًا لاختلاف المعاني.

والتركيب النحويُّ هو ما يكون مِن: "ضَمِّ مُفردٍ إلى مُفْرَد"[٦]، باعتبار العَلاقةِ الإسناديَّة التي تحصُل بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، نحو: (يذهب زيدٌ) و(زيدٌ قائمٌ): "فَلا بُدَّ لِلفعلِ مِنَ الاسمِ كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلاسمِ الأوَّلِ بُدٌ مِنَ الآخَرِ فِي الابْتِدَاء"[٧]، ولا بُدَّ من حصول الفائدة في النسبةِ الإسنادية، كي تسمَّى كلامًا، حيثُ يحسُنُ السكوت عليها[٨]، "وَالحَاصِل أَنَّ الكَلَامَ لَا يَتأتَّى إِلَّا مِنِ اسْمَيْنِ، أَوْ مِنِ اسْمٍ وَفِعْل، فَلَا يَتَأَتَّى مِنْ فِعْلَينِ وَلَا حَرفَينِ، وَلَا اسْمٍ وَحرفٍ، وَلَا فِعْلٍ وَحَرْف، وَلَا كَلِمَةٍ وَاحِدَة؛ لِأَنَّ الإفادةَ إِنَّمَا تَحصُلُ بِالْإِسْنَادِ وَهُوَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ طَرَفَينِ (مُسْنِدٍ ومُسْنَدٍ إِلَيْهِ)"[٩].

إنَّ اقترانَ الحروفِ بالتركيبِ في فهمِ النحاةِ ينزعُ إلى تقسِيمها على نوعين: حُروف مُختصَّة، وحروفٌ غيرُ مُختصَّة، وهذا التقسيم يعودُ إلى ما يَدخلُ عليه الحَرفُ من أجناسِ الكلِم (الأسماء، أو الأفعال)؛ إذ مِن الحُروفِ ما يَختصُّ بالدُّخولِ على الأسماء كحروفِ الجَرِّ، ومِنها ما يَختصُّ بالدُّخولِ على الأفعالِ كأحرفِ الجزم،[١٠].

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٢/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي: ٣٨/١.

(٣) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ١٢٨/٣.

(٤) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ١٠٧/١.

(٥) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ٧-٨.

(٦) الأصول في النحو، ابن السرَّاج: ٤٩٠/١.

(٧) الكتاب: ٢٣/١.

(٨) ينظر: الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، المنزلي: ٥٩، والتركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، الأثر- مجلة الآداب واللغات-، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد: ٩، حزيران/٢٠١٠م: ٣٤.

(٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٤٦/١.

(١٠) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود الصغير: ١٣١.

وقضيَّةُ اختصاصِ الحرفِ وعدمِ اختصاصهِ تجعلُ مِنهُ أقسَامًا من حيثُ العملُ والتأثيرُ النحويُّ وعدمُه، فـ: "قِسمٌ عاملٌ لا غَير، وقِسمٌ غيرُ عاملٍ لا غير، وقِسمٌ جائزٌ أنْ يكونَ عاملًا وغيرَ عامل"[١] ويُبنَى على ذلك أنَّ: "كُلَّ حَرفٍ اختصَّ بِقبيلٍ حَقُّهُ أنْ يعملَ العملَ الخاصَّ بِه"[٢]، وما ذلك الاختصاصُ إلَّا لِما احتواهُ الحَرفُ من مَعنى يُناسبُ ما دَخلَ عليهِ مِن تراكيب؛ لأنَّ الاختصاص نجمَ مِن معنًى وُضِعَ لهُ الحرف.

إذن الحرف ينقسم باعتبار العمل في مدخوله على ثلاثةِ أقسام: الحرف العامل الذي "ينصب أو يجرُّ أو يجزم، أو ما يعمل نصبًا ورفعًا"[٣]، ومنه المختصِّ بالأسماء: كحروف الجرِ والأحرف المشبهة بالفعل، والمختصِّ بالأفعال: كأحرف الجزمِ، وأحرف النصب.

وأمَّا الحرف غير العامل والذي يسمَّى (مهمَلًا)؛ فغايةُ ما في الأمر أنَّه يدخل التركيب ويفيدُ معنًى دون أنْ يُحدِثَ في مدخوله تغييرًا إعرابيًّا؛ إذ لا يكون عاملًا ولا معمولًا، والسبب راجعٌ إلى تنوُّع التراكيب التي يدخلها، لكنْ قد يأتي الحرف مختصًّا وغيرَ عامل، نحو: (أل) المعرِّفة المختصَّة بالأسماء، و(السين) و(قد) المختصَّتين بالفعل؛ وذلك لتركُّب هذه الحروف مع المدخول حتَّى كأنَّها جزءٌ منه[٤].

والمراد بالقسم الثالث أنَّنا نجدُ حروفًا غيرَ مختصَّةٍ، تدخل الجمل الفعليَّة والاسميّة وقد عملتْ في بعض لغات العرب، نحو: (ما) النافية الداخلة على الجملة الاسميَّة، كما في قوله تعالى: (مَا هَٰذَا بَشَرًا) [يوسف: ٣١]، على لغةِ الحِجاز، برفع الاسم ونصب الخبر؛ تشبيهًا لها بـ(ليس)[٥].

وبعد تمهيدنا عن أقسام حرف المعنى باعتبار العمل وعدم العمل والمقصود من التركيب النحوي ننتقل إلى المطالب المتعلقة برصد العَلاقة بين دَلالة الحرف المهمل وأثرها في التركيب النحوي من خلال انتقائنا لحروف مهملة أحاديَّة وثنائيَّة، وذلك في مطالب ستة، هي:

(١) رصف المباني: ٤.
(٢) حاشية الأمير على مغني اللبيب، الأمير: ١٢٢/١
(٣) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشَّاب:٢٢٦.
(٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشَّاب:٢٢٦، ومغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٤١/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ١١٦٩/٣.
(٥) ينظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٤٦٦/٢، والفروق النحوية في اللغة العربية– دراسة في وظائف المفردات–، شهاب أحمد: ١٣٨.

المَطلب الأوَّل: الحرف الأحادي (الهمزة) :

الهمزة حرفٌ أحاديٌّ مهمل يأتي لمعنيي: الاستفهام والنداء[١]، ويكونُ الاستفهامُ بِحسبِ المجهولِ: إمَّا تصديقيًا أو تصوريًا، فالاستفهامُ التصديقي: طلَبُ إدراكِ أنَّ النسبةَ واقعةٌ أو ليستْ بواقعة، نحو (أزيد قائم؟)، وأمَّا الطلب التصوري: فيكون لِسؤال إدراكِ غيرِ النسبة؛ أي: أنَّ القيام قد وقعَ وعلِمَ به السائلُ، لكنَّهُ يجهلُ تعيينَ مَنْ وقعتْ عليه نسبةُ القيامِ، كقوله: (أزيد قام أم عمرو؟)، فقد عُلِمَ القيامُ دونَ تعيينهِ القائم[٢]، فتلزم (أمْ) المُعادلة الهمزةَ في هذا التركيب؛ لإفادة التعيين، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): "وذلك قولك: أزيدٌ عِنْدَكَ أم عَمروٌ؟ وأزيداً لقيتَ أم بشراً؟ فأنت الآنَ مُدَّعٍ أنَّ عِندَهُ أحدَهما؛ لأنَّكَ إذا قُلتَ: أيُّهما عِنْدَكَ؟ وأيَّهما لقيتَ؟ فأنتَ مُدَّعٍ أنَّ المسؤولَ قد لَقِيَ أحدَهما، أو أنَّ عندَه أحدَهما، إلاَّ أنَّ علمَكَ قد استَوى فِيهما لا تَدري أيُّهما هو"[٣]، والدليل على أنَّ التعيينَ بِمنزلةِ سُؤالكَ بـ(إيّهما) أنَّ المُجيبَ لو أجاب بـ: لا، لكانَ جوابُه مُحالًا، والصحيحُ أنْ يقولَ: عمرو، أو يقولَ: زيدٌ[٤].

ومِن خصائصِ الهمزةِ أَنَّهَا ترِدُ لِطلبِ التَّصَوُّرِ ولطلبِ التَّصْدِيقِ، في حين تخْتصُّ (هلْ) بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ، وقدَّمَ لَنا فَرْقًا جَوهريًا بينَ (الهمزة) ونظيرتِها الحرفيةِ (هلْ)؛ ولمَّا كانتِ الهمزةُ ذاتَ دلالةٍ يُطلَبُ بها التصورُ والتصديقُ، و(هلْ) دلالتُها مُقتصرةٌ على التصديقِ؛ تحقَّق بِذلكَ ربطٌ بين المستوى الدَّلالي والمستوى النَّحويِّ، تمثَّلَ في أنَّ (الهمزةَ) تدخلُ على نمطين تركيبيّين، و(هلْ) لا تدخلُ إلَّا على نمطٍ تركيبيٍّ واحد، مع أنَّ الحرفينِ يدخلان على الأسماء والأفعال؛ وإنْ دخلا على الجملة الخبرية غيَّرا معناها إلى الاستفهام[٥].

ويتوضَّحُ الارتباطُ بينَ الدَّلالة والتركيب في أنَّه إنْ كانتْ دَلالةُ (الهمزةِ) على الاستفهامِ التَّصوريِّ الذي يُطلَب به التعيين فهي بذلك قد انفردتْ عنْ أسماءِ الاستفهامِ في الدخول على تركيبٍ يُذيَّل بـ(أم) المتَّصلةِ العاطفةِ التي لا يُستغنى بما قبلَها ولا بما بعدَها، في حين لمَّا كانتْ (هلْ) لَيست لِطلبِ التَّعيين؛ بل لِطلب مَعرِفةِ الحُكْمِ؛ نتيجةَ جهْلِهِ لا تَتَركَّبُ مع (أمْ)[٦]" فيمْتَنع [...] نَحْو:

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٣٠.

(٢) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني: ٥٦/١-٥٧، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الدسوقي: ٣٦/١-٣٧.

(٣) الكتاب: ١٧٠/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٦٩/٣، ومغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب، ابن هِشام: ٢٧٧/١.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش: ٩٩/٥، ورصف المباني: ٤٠٦/١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٢٤/٤، وهمع الهوامع: ٥٠٥/٢.

هَل زيدٌ قَائِمٌ أم عَمْرٌو؟ إذا أُرِيدَ بِـ(أم) الْمُتَّصِلَة"[1]؛ وبناءً على ذلكَ تتنوَّع التراكيبُ التي تُلازمُ (الهمزة) و(أمْ) العاطفة، منها:

١- أنْ تقعَ (أم) بين مفردَين، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾[النازعات:٢٧]، ويرجِّح ابنُ هشامٍ غالبيتَه في الكلامِ.

٢- أنْ تقعَ (أم) بينَ جُملتينِ فعليتينِ ليْسَتا في تأويلِ مفردٍ كما ذكرَ ابنُ هشامٍ[2]، وإنْ عمَّم المالقيُّ (ت٧٠٢هـ) التأويلَ للجُمَلِ مع (أم) المتصلة[3]، ومثالُ الجملتينِ الفعليتينِ قولُ الشاعر[4]:

فَقُمْتُ لِلطَّيفِ مُرْتاعًا فأرَّقَنِي ... فَقلتُ: أَهْيَ سَرَتْ أمْ عَادَنِي حُلُمُ

٣- أنْ تقعَ (أمْ) بين جملتينِ اسميَّتَينِ، كقولِ الشاعرِ[5]:

لَعمرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا ... شُعَيْث ابْنُ سهمٍ أمْ شُعَيْثُ ابْن مِنقَرَ

٤- أنْ تقعَ (أمْ) بينَ جملتينِ مختلفتينِ، كما في قوله تعالى:﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة:٥٩][6]، بأنْ يكونَ (أنتم) فاعلًا لفعلٍ محذوف يُفسِّره (تخلقونه).

ونلحَظُ أنَّ اختلافَ المعاني يُنوِّع أنماطَ التراكيبِ، ويُنتِجُ اختلافًا في الأحكامِ الإعرابيَّةِ، والسببُ تَمَيُّزُ (الهمزة) مِنْ (هلْ) بأنَّها أعمُّ أدواتِ الاستفهامِ؛ لأصالةِ حرْفيَّتِها فيهِ، فلمْ تَخرُجْ لِمعنًى غَيرِهِ؛ بلْ لَزِمتْ الاستفهامَ؛ لِذلكَ تَقعُ مواقعَ لا تقعُ (هلْ) فيها؛ فلا تُعادِلُ بـ(أمْ) مع (هلْ)، فتقولُ: (هلْ زيدٌ عندَك أمْ عمرٌو؟)؛ ويُرجِّحُ ابنُ يَعيْشٍ (ت٦٤٣هـ) العلَّةَ مِنْ خِلالِ شَرْحِهِ نصَّ الزَمخشريِّ (ت٥٣٨هـ) الذي نَسَبَهُ لِسيبَويْه (ت١٨٠هـ) بأنَّ أصلَ (هلْ) أنْ تكونَ للتحقيقِ كَحالِ (قَدْ)، فَتُقدَّرُ في قولهِ تعالى:﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾[الإنسان:١] بـ(قَدْ أتى على الإنسانِ حينٌ من الدَّهر)، ودَلالةُ الاستفهامِ في (هلْ) مُنتزعةٌ مِن أَلِفِهِ المُقدَّرةِ كَما هُو الوضعُ معَ أسماءِ الاستفهامِ، فَتُقدَّرُ: (أهلْ؟، أمَنْ؟، أمتى؟)[7]،

---

(١) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٢٤/٤، وهمع الهوامع: ٥٠٥/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ١/ ٢٦٧-٢٧٦.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٩٣.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٢٤٤/٥، ومغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٢٧٣/١، البيت ينسب لِلمرار العدَوي، من بحر البسيط، قافية الميم.

(٥) خزانة الأدب: ١٢٢/١١، وينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ١/ ٢٧٤، والبيت ينسب للأسود بن يعفر، من بحر الطويل، قافية الراء.

(٦) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ١/ ٢٦٧-٢٧٦.

(٧) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: ١/ ٢٨٧، وشرح المفصَّل: ٩٩/٥- ١٠٢.

مَعَ أنَّ ابنَ هِشامٍ عدَّ هذا التَّعليلَ مِنْ قَبيلِ المُبالغةِ؛ كونُهُ يُقصِرُ دخولَ (هلْ) على الفعلِ كَـ(قَدْ) مَعَ أنَّها ليستْ كَذلكَ[١].

ونخْلُصُ إلى ربْطٍ (الهمزةِ، وهلْ) بين أثرِ دلالة الاستفهامِ التَّصوُّرِيِّ لِلحرفِ الأحاديِّ (الهمزة) حينَ تَعانُقِهِ مع (أمْ) المتصلةِ حالَ التعيينِ وإسهامِهِمَا في تَشكُّلِ صِيَغٍ تَركيبيَّةٍ لا يُمكنُ أنْ تتوافرَ معَ الحرْفِ الثنائي (هلْ) حالَ دلالتِه على الاستفهام التَّصديقيِّ، فكانَ لنوعِ الاستفهام تأثيرٌ في التركيب النَّحويِّ صحةً وفسادًا.

المطلب الثَّاني: الحرف الأحادي (السِّين):

واجهَ النُّحاةُ حروفًا مُختصَّة لا يَحِقُّ لَها العملُ، مِنها الحَرفُ الأحادي الدال على الاستقبالِ (السين)؛ إذ هيَ: "حَرفٌ يَختصُّ بالمُضارعِ ويُخلِّصهُ لِلاستقبال"[٢] الزمنيِّ لِحدوثِ الفِعلِ، بعدَ أنْ كانَ صالحًا لِلحال والاستقبالِ بِتجرُّدِهِ من القَرائن مُحتمِلًا الزَّمنَين، بقولِك: (زيدٌ يَضرِبُ)، لَكنْ بِدخولِ (السين) تَخلَّصَ المُضارعُ من احتمالِ الحاليَّةِ، بدليل أنَّ قولَك: (سَيفْعلُ) إثباتٌ لِقولِك: (لنْ يفعلَ)، فأشبهتِ (السين) نقيضَتُها (لنْ) في دَلالةِ الاستقبالِ، واقتضاءِ عدمِ الفصْلِ بينَها وبينَ مَدخولِها، إذنْ يَتحصَّلُ بِاقترانها بالفعلِ المُضارعِ المُثبتِ معنى خاصٌّ وهو الاستقبالُ بعدَ أنْ كانَ زمنُ الفِعْلِ مُشاعًا في الحاضر والمستقبل[٣]، ومِنَ المعلومِ أنَّ لِحروفِ المَعاني دورًا وظيفيًّا وتأثيرًا نحويًا في مَدخولِها مِن حيثُ العمل، ومعَ تأثيرِها المَعنوي واختصاصِها بِالفعلِ المُضارعِ إلَّا أنَّها تُعدُّ حَرفًا مُهمَلًا، لا يقتضِي تأثيرًا نحويًا لها في مدخولِها مِثلُ (لن) الناصبة، فلا تَرفعُ ولا تَنصِبُ ولا تَجزِمُ، وكانَ لا بُدَّ من التوجيهِ النحويِّ لِـ(لسين) وبيانِ سِرِّ الإهمالِ العمَليِّ فِيه، وعلَّلَ ابنُ هِشام ذلكَ بأنَّ (السين): " يتنزَّلُ منزلةَ الجُزءِ، ولِهذا لم يعملْ، مع اختصاصِه"[٤] بِالفعلِ، فجزءُ الشيءِ لا يَعملُ فيهِ، كما أنَّ اتصالَه بِه كِتابيًا جعلَه مع الفعلِ كالاسمِ الواحدِ فلا يُفصَل عنه؛ أي كـ(زيد)، لَكن يُعرَفُ من خلالِ زيادتِهِ على الجذْرِ، وبِاحتفاظ الفعلِ بمعنى مُفردٍ مُفيدٍ عندَ حذفِ (السين)[٥].

إنَّ الدَّلالة الاستقباليَّة التي خَصَّتِ (السين) بِها الفعلَ المُضارعَ كانَ لها تأثيرُها الواضحُ في فِكرةِ العملِ النحويِّ؛ وذلك مِن خِلالِ عَدمِ العَملِ بأنْ يبْقى المُضارعِ مرفوعًا على حاله، واستحقاقِ

(١) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٣٦/٤.
(٢) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٤١/٢.
(٣) ينظر: الكتاب: ١١٥/٣، وشرح المفصَّل: ٩٥/٥، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد: ١٧٨.
(٤) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٤١/٢.
(٥) ينظر: الكتاب :٢٩٠/٢.

عملهِ- أي الفعل- فيما قبلَه من المُتعلَّقات -على رأي أبي حيَّان (ت٧٤٥هـ)-، فيكونُ (السين) عُنصرًا غيرَ حاجزٍ بينَ الفعلِ ومتعلَّقاته المُتقدِّمة عليه، لَكنَّ تأثيرَها الحقيقي يَكمُنُ في مَنعِها تأثُّرَ الفِعلِ بأيِّ عاملٍ يتسلَّطُ عليهِ مثل أدوات النصبِ والجزم[١]؛ وهذا نوعٌ من التأثيرِ على مستوى المَنْعِ.

ولذا نصَّ الرُّمانيُّ (ت٣٨٤هـ) على أنَّ: "(السين) من الحروفِ غيرِ العواملِ؛ لأنَّها قَد صِيغتْ معَ مَا دَخلتْ عَليهِ حتَّى صارتْ كَأحدِ أجزائهِ، ولولا ذَلكَ لَوجَبَ أنْ تعملَ؛ لأنَّها مُختصَّةٌ بالفعلِ، ومَعناها التنفيس، وذلك قولُك : (سَأخرُجُ وسَأذهبُ)، فهي عِدةٌ وتنفيسٌ كَما قالَ سيبويه (ت١٨٠هـ)، وإذا دَخلتْ على الفِعل أخلصَتهُ لِلاستقبال بعدَ أنْ كانَ مُحتملًا الزمانَينِ، فَهي في الأفعالِ بمنزلةِ (اللام) المُعرِّفةِ لِلأسماء"[٢]، وكذا أشبهتِ (السين) في التنظيرِ النحوي معنى (لن) العاملةِ في الدَّلالة على الاستقبال، واختصَّتْ بِالمُضارعِ اختصاصَ (اللام) المُعرِّفة بِالأسماء، ومُقتضى شَبهِها بـ(لن) أنْ تعملَ كمَا عَمِلتْ (لن) [٣]، لكنَّ تخصيصَها المُضارعَ بالاستقبال جَعلَ لَها شَبهًا بـ(اللام) المُعرِّفة التي لا تعملُ في مَدخولِها عملًا نحويًا؛ لأنَّها تُخصِّصُ الاسمَ الذي تدخلُ عليه بالتعريف.

والذي يَهمُّنا مِن هذا الربطِ معنى (الاستقبال) لـ(لسين) وعدمُ التأثيرِ النحويِّ في الفعلِ معَ أنَّها من الحروفِ المُختصَّةِ، وما ذلك إلَّا لِأنَّ معنى الاستقبالِ مَارَسَ وظيفةَ التَّخصيصِ لِأحدِ مَدلولَي الفِعلِ المُحتمِلِ في أصلِ وضعهِ الحَاليَّةَ والاستقبالَ كما أنَّ (أل المُعرِّفة) مُختصَّة بِالأسماء ولا تعملُ فيها؛ لِأنَّ الاسمَ بِواسطتِها اختصَّ بالتعريفِ وزالَ عنهُ احتمالُ التنكير، وفهِمنا أنَّ نظرية تأثيرِ الحرفِ وعمله في غيرهِ بسببِ الاختصاص لا تكون كافيةً في تحقيقِ صفةِ العمل، بل لا بدَّ أنْ يكونَ الحرفُ المختصُّ ذا طبيعةٍ مستقِلَّةٍ عن مدخولِه، ولا يكونُ جزءًا من أجزائه، فهذه الجزئية تمارس دورَ المانعِ من تأثيره مع أنَّه مختصٌّ بالدُّخولِ على فِئةِ الأفعال.

المطلب الثَّالِثُ: الحرف الثنائي (ألْ) :

تقسمُ الأداة (أل) باعتبارِ معناها على ثلاثةِ أقسام:

١- أنْ تكونَ اسمًا موصولًا بمعنى (الذي).

٢- أنْ تكونَ حرف تعريفٍ دالًّا على العهد تارة وعلى الجنس أخرى.

٣- أنْ تكونَ زائدةً لا تحملُ معنى التعريف.

(١) ينظر: المقتضب، المبرِّد: ٥/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. عضيمة: ١٦٥/٢/١.

(٢) معاني الحروف، الرماني:١٦، والكتاب: ١١٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب :١١٥/٣.

ونجِدُ في القسمِ الأوَّل احتِدَامَ الخلافِ بينَ النحاة في تحديدِ ماهيةِ الأداة من دَلالتها، وربْطِ تلك الدَّلالةِ بالتركيب الذي تنساقُ فيه وتقتضِيه.

وعرَضَ ابنُ هِشام للخلاف بأنْ بدأ بما رجَّحهُ مِن كون (أل) اسمية موصولة(١)؛ والأسماءُ الموصولةُ عمومًا محكومةٌ بجملة الصِّلة سواءٌ كانت فعليةً أم إسمية، التي وظيفتُها التوضيح والبيان لإبهام الموصول بخلافِ (أل) التي تكونُ صلتها اسمًا ذا دَلالةٍ وصفيَّةٍ كاسمَي الفاعِلِ والمفعول؛ لِحمْلِهِمَا معنى الحدوثِ الموجودِ في الفِعل(٢)، ويذْكُرُ ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) أنَّ غايةَ ما في الأمر: "أنَّهم أرادوا وصْفَ المَعرفةِ بالجُمْلةِ مِنَ الفِعْلِ، فلمَّا لم يُمكنْ ذلكَ لِتنافِيَهُما في التعريف والتنكيرِ تَوصَّلوا إلى ذلكَ بالألفِ واللام، وجَعلوها بمعنى (الذي)، بأنْ نَوَوْا فيها ذلك ووصلوا بالجملة كما وصلوا (الذي) بها؛ إلَّا أنَّه لمَّا كانَ مِن شأنِها أنْ لا تدخلَ على الاسمِ حوَّلوا لفظَ الفعل إلى لفظِ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفِعلَ"(٣)، فقالوا: (هذا الضاربُ زيدًا)، يريدون: الذي ضَربَ زيدًا، و(هذا المَضروبُ) يريدون: الذي يُضرَبُ، فيكون لفظ (ضارب، ومضروب) المشتقُّ المُتصلُ بـ(أل) صلةً لها مُشتملًا على ضميرٍ عائدٍ عليها، تقديره (هو)، مِثْلُ جُملةِ الصِّلة بعدَ (الذي) وفروعه.

وعِلَّةُ اسميَّة الأداة (أل) عند الجمهورِ عَوْدُ الضميرِ في الصفةِ بعدَها إليها كمَا يَعودُ لِلاسمِ المَوصولِ (الذي) مِن صلته، نحوُ قولكَ (القائمُ عِنْدَكَ زيدٌ)، أي: الذي قَامَ، وفي المؤنَّثِ بمعنى (التي)، نحوُ: (القائمَةُ عِنْدَكَ هِند).

واسمُ الفاعلِ هو اسمٌ في صورةِ فِعْلٍ؛ بدليلِ عَطْفِهِ على الجُملةِ الفِعليةِ في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[الحديد: ١٨] (٤).

في حين ذهَبَ الأخفشُ (ت٢١٥هـ) إلى أنَّها حرفُ تعريف؛ مستندًا على خلوِّها من المحلِّ الإعرابي(٥)، وفنَّدَ ابنُ هِشامٍ رأيَهُ، بقوله: "وَلَو صَحَّ ذَلِك لَمَنعتْ من إِعْمَال اسْمِي الفَاعِل وَالمَفْعُول كَمَا مُنِعَ مِنْهُ التصغيرُ وَالوَصْف"(٦)؛ فلو كانتْ حرفَ تعريفٍ لانتفتْ مُشابهةُ اسمِ الفاعلِ والمفعول

(١) ينظر: مغني اللبيب، ضِمنَ شرح الخطيب: ٣١٠/١- ٣٢٤.
(٢) ينظر: اللَّامات: ٥٧، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، السجاعي: ١٧٤، ١٧٩.
(٣) شرح المفصَّل: ٣٧٨/٢.
(٤) ينظر: مِن أسرار التعبير القرآني، عبد الفتاح لاشين: ٤٧-٤٨.
(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٧/١، وشرح المفصَّل: ٣٧٨/٢، ومغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣١١/١، وشرح الدماميني: ١٩٨/١، وحاشية الدسوقي:١٣٢/١.
(٦) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣١١/١.

لِلفعلِ المُضارعِ في الدَّلالةِ على الحالِ والاستقبالِ، والعملِ فيما بعدَهُما؛ لِأنَّ التعريف بـ(أل) من خواصِّ الأسماءِ الخالِصة.

وأضاف تفنيدًا آخر ممَّا هو خاصٌّ بالشِّعر، وهوَ وَصْلُ (أل) بالظرف، أو بجملةٍ اسميَّةٍ أو فعليَّة فِعلُها مُضارع، إذ قال الشاعر(١):

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ ... فَهُوَ حَرٍ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

وَالثَّانِي كَقَوْلِه(٢):

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُم ... لَهُم دَانَتْ رِقَابُ بَنِيْ مَعْدِ

وَالثَّالِثُ كَقَوْلِه في عجز البيت(٣):

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا ... إلى ربِّنَا صَوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

إذ وصِلتْ (أل) بـ(مع) في البيتِ الأوَّل، ودخلت على الجملة الاسمية (الرسولُ اللهِ مِنهم) في البيتِ الثَّاني، وعلى الجملةِ الفعليَّة (يُجدَّعُ) في البيت الثالث، ومعلومٌ- كما ذكرنا- أنَّ (أل) المُعرِّفة مُختصَّةٌ بالاسم المفرد، والرمَّاني (ت٣٨٤هـ)، يُحيلُ دخولَها على غير اسم الفاعل والمفعول إلى أقبحِ الضَّرورات(٤).

وأسند ابن هشام قولَ مَن رَأى أنَّها حرفٌ موصولٌ لِمجهولٍ، فلم تُعرَفْ نِسبَتُه؛ ولم تسنِد الكتبُ النحويَّةُ ذلك لقائل معيَّنٍ سِوى أنَّ الدَّماميني (ت٨٢٨هـ) عندما ذَكرَ ردَّ ابن هشام على ذلك القائل بأنَّها لا يُمكنُ أنْ تكونَ حرفًا مصدريًّا؛ لأنَّها لا تؤوَّلُ بمصدر، أجازَ الدَّماميني نفسه التأويلَ بالمصدرِ حينما يكونُ في الكلامِ الواقعةِ فيه حَذفٌ، وعلى ذلكَ يكونُ التقديرُ لِـ(جاءَ الضارب) بـ(جاء ذو الضرب)(٥).

---

(١) شرح شواهد المغني: ١٦١، وينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣١٥/١، والقائل مجهول، والبيت من الرجز، قافية العين.

(٢) شرح شواهد المغني: ١٦١، وينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣١٥/١، والقائل مجهول والبيت من بحر الوافر، قافية الدال.

(٣) شرح شواهد المغني: ١٦٢، وينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣١٥/١، نسبة البيت إلى ذي الخرق الطهوي، والبيت من بحر الطويل، قافية العين.

(٤) ينظر: معاني الحروف: ٤٤، والتطور اللغوي في استعمال الضمائر العربيَّة- رؤية في المبنى والوظيفة-: أ.د. خالد إسماعيل حسَّان: ٢٤٩.

(٥) ينظر: شرح الدماميني: ١٩٨/١، ومغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣١٥/١.

وما يعنينا مِن شأنِ هذه الخلافات ما يُبنى على تحديدِ معنى الأداةِ من اختلافٍ في التركيب، فإنْ كانت موصولًا اسميًّا تحتمُ أنْ يكونَ لها ولمدخولِها محلٌ مِن الإعرابِ فيُخبَر بها، وأنَّ الإعراب الظاهرَ على الصِّلة أثرُ محلِّ (أل) من الإعراب، لكنَّه تجاوزَ (أل) إلى مدخولِها؛ لأنَّ صورةَ الموصولِ الشكليَّةِ المُشبِهَةِ من حيثُ الصورةُ (أل) التعريفيَّة لا يظهرُ عليها الإعرابُ، ويكونُ ما بعدَ (أل) صلةً، وتتحمَّلُ هذهِ الصِّلةُ ضميرًا يعود إلى (أل) الموصولة[١].

وإنْ كانت لِدَلالةِ التعريف- كما مالَ إليه الأخفشُ (ت٢١٥هـ)- فهي حرفٌ لا محلَّ له مِن الإعراب، ويقعُ الأثرُ الإعرابيُّ على الاسمِ الواقعِ بعدَها، ولا يتحمَّلُ الوصفُ ضميرًا يعودُ إلى (أل)؛ لأنَّ الضمائرَ لا تعود إلَّا على الأسماءِ.

وممَّا تجدُرُ الإشارةُ إليه أنَّ معنى الموصوليَّةِ يقتضي جملة صلةٍ، كما لا يُبتدأ به[٢]، إلَّا أنَّ لشكل الموصول شبهًا بالحرف التعريفي (أل)، واقتضى هذا التشابُهُ الشَّكْليُّ تأثيرًا في نوعِ جملةِ الصِّلةِ حتَّى جاءتْ بصورةِ اللفظِ المفرد؛ وبذلِكَ تحقَّقَ مُقتضى الشَّبَهَين؛ فمِن حيثُ كونُها اسمًا موصولًا عادَ عليها الضمير، ومِن حيثُ كونُها صورةً تشبِهُ (أل التعريف) كانت صلتُها لفظًا مفردًا وليسَ جملة.

المطلب الرَّابِع: الحرف الثنائي (قد) :

من حروف المعاني الثنائية التي اختلفتْ أنظمتُها التركيبيَّة باختلافِ المعاني التي تكتنِفُها (قد)، التي صنِّفت إلى: حرفيَّة واسميَّة، مع أنَّ أكثرَ ورودِها حرفًا، فالاسميَّةُ على وجهين؛ أحدُهُما: بمعنى (حسْب)، نحو (قد زيدٍ درهمٌ)، وتستعملُ مبنيَّةً تارةً، وأخرى مرفوعةً بالضمة، وثانيهُما: أنْ تكونَ اسمَ فعلٍ بمعنى (يكفي)، نحو: (قد زيدًا درهمٌ)[٣].

أمَّا (قدْ) الحرفيَّة التي نحن بصدَدِ الحديث عنها فمعانيها الواردةُ في المغني خمسة، هي: التوقُّع، والتقريب، والتقليل، والتحقُّق، والتكثير[٤]، وإنْ كانَ الإخبارُ هو المعنى الأوَّل الذي تنطوي عليه تلكَ الدَّلالاتُ الثانوية، والإخبار يتحقَّق في أزمنة تختلف حسْب المعنى الذي يُريده المُتكلم؛ لِذلك كان للتوقُّع نوعان:

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني: ٨٣، وشرح التصريح على التوضيح، الوقاد: ١٦٩/١.
(٢) ينظر: المقتضب: ٧٠/٢، علل النحو، ابن الورَّاق: ٣٠٣.
(٣) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب:٥٢٥/٢-٥٢٦.
(٤) ينظر: م. ن: ٥٢٥/٢-٥٤٥.

١- إفادة معنى توقع الفعل وانتظاره من المتكلم ويلزم دخولُ (قد) على تركيبٍ فعليٍّ مصدَّرٍ بفعل مضارعٍ، نحو: (قدْ يخرجُ زيد).

٢- كون التوقع صادرًا من السامع ويلزم الإخبار بـ(قد) الداخلة على تركيب مصدَّرٍ بفعل ماضٍ، نحو: (قد خرجَ زيدٌ)[١].

والعَلاقة بين معنى الحرف والتركيب الفعلي الذي تدخل عليه عَلاقة اقترانية وتلازمية، ولذلك قال ابن هشام: "أمَّا الحرفيَّةُ فمختصَّةٌ بالفعل المتصرِّف الخبريِّ المثبت المجرَّدِ من جازم وناصب وحرف تنفيس"[٢]، وذلك لأنَّ دَلالات (قد) التي تتعلَّق بأزمنةِ الفعل اقتضت أنْ تتصل بالفعلِ المتصرِّفِ الأزمنةِ دون الجامد المُقتصِر على الحدثِ دونَ الزمن كـ(نِعمَ، وبِئس، ولَيْس، وعَسى)، واختصاصُها بالفعل جعلها كأحد أجزائه؛ ولهذا لم تعمل فيه، كما أنَّ دلالة الإخبار في الحرف تحضُر عند دخوله على الفعل الخبري خاصة فلا تجتمع مع الإنشاء كجملة الدعاء[٣]؛ و(قد) حرفٌ معضِّدٌ لمعنى الإخبار في الفعل؛ لذلك كان غيرَ مؤثرٍ في مدخوله فلم يعمل في الفعل، بل هو معه كالجزء، حتى إنَّه لا يُفصل عن الفعل إلَّا بالقسم، نحو قول الشاعر في صدر البيت[٤]:

(أخالِدُ، قَدْ، وَاللهِ، أوْطَأتَ عَشْوَةً)

وتحديد مدخوله بالثبوت دون النفي؛ "لأنَّه توكيدٌ، والجَحْدُ لا يُؤكَّد، ألا ترى أنَّك تقول: ما ذهبتُ، ولا يجوز: ما قدْ ذهبتُ؟"[٥].

وبهذه التوطئة للحرف (قد) نكون قد فتحنا بابًا لمناقشة تنوُّعِ دَلالاتِهِ، وأثرِ تلك الدَّلالاتِ في فهمِ التركيب، وذلك من خلال شاهد قرآني حُمِلَ فيه (قد) على أكثرِ من دَلالة، وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[النور:٦٤]، إذ صنَّفه ابنُ هِشام ضمنَ دَلالة (التقليل) بداية الأمر، وذكرَ أنَّ: "المعنى الثالث لها: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو:(قدْ يصدقُ الكذوبُ)[...] وتقليلُ مُتعلَّقِهِ، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ ؛ أي: أنَّ ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه"[٦]، ثمَّ ذكرَ دَلالتَه الثانية التي حملهُ عليها الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وهي (التحقيق)، وكلُّ

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٥، ٢٥٦، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الوقاد: ٢٦٧-٢٦٨.
(٢) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٥٢٨/٢-٥٢٩.
(٣) ينظر: المقتضب: ٩/٣، ومعاني الحروف: ٩٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٩٦/٢/١.
(٤) شرح شواهد المغني: ٤٨٩، وينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٥٢٩/٢، وينسب للهيثم بنِ عديٍّ.
(٥) معاني القرآن للفراء: ٢٨٢/٢٤/١، وينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير: ١٥٩.
(٦) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٥٤١/٢.

توجيه دَلالي من هذه التوجيهات له عِلَّتُه في فهْم نمطِ التركيب، ويترتب على إرادة (التقليل) أنْ يكون الفعل مضارعًا على ما فُهم من ظاهر كلام سيبويه (ت١٨٠هـ) والزمخشري وابن مالك (ت٦٧٢هـ)؛ وحملوا معناها على (ربَّما)[١]، يقول ابن إياز عن (قد): "يفيد مع المستقبل التقليلَ في وقوعه أو في مُتعلَّقه"[٢]، ولم يؤيد ابن هِشام دلالة (التقليل) في الآية؛ إذ رجَّحَ أنْ يكونَ التقليلُ دَلالةً ثانويَّة تحصُل من الحرفِ بعد تركُّبَه في الجملة بِمُساندةِ مَقامِ الكلام، فضلًا عن دَلالةِ التحقيقِ الأصلية لِلحرف سواءٌ كان مدخول الحرف ماضيًا أو مضارعًا[٣]، وشاهد (تحقيق القلة) المثال السابق (قد يصدق الكذوب)، في حين كان توجيه دلالة (قد) في الآية للتحقيق المحض.

واتضح من إلحاق ابن هشام الآيةَ بالمعنى الخامسِ من معاني (قد) وهو (التحقيق)، مع أنَّ هذه الدَّلالة تلازِمُ الماضي على الأكثر، لِكون التحقيق أو التوكيد يتناسبُ مع أمرٍ انتهى زمنه ومضى، وتدخل (قد) التوكيدية على فعل ماض؛ سواء كان ماضيَ اللفظ والمعنى، نحو: (قدْ قامَ زيدٌ) في تقدير جواب من قال: (هل قام زيد أو لم يقمْ؟)، فـ(قد) في تقدير الجواب حققت القيام[٤]، أو ماضي المعنى دونَ اللفظ؛ أي: تدخلُ على لفظ الفعلِ المضارعِ وتحوِّلهُ إلى الماضي، أو تفيدُ تحقيق حصوله في زمن الحال أو الاستقبال إن دلَّ على ذلك دليل[٥] ، وما كان من ابن هشام إلَّا أنْ يُرجِّح دَلالة (التحقيق) بقوله: "وَلَكِن القَوْل بالتحقيق [...] أظهر"[٦]، وذلك بعد عرْضِهِ تفسيرَ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) لها، بقوله: " أدخلَ (قَدْ) ليؤكِّدَ عِلمَهُ بِما هُم عليْهِ مِنَ المُخالَفة عن الدِّينِ والنِّفاق، ومرْجِعُ توكيدِ العِلمِ إلى توكيدِ الوَعيدِ؛ وذلك أنَّ (قَدْ) إذا دخلتْ على المضارع كانت بمعنى (رُبَّما) فوافقتْ (رُبَّما) في خروجِها إلى معنى التكثير"[٧]، إمَّا على أنَّ (التحقيقَ) مُرادٌ مِنه الحالُ والاستقبال، وقرينةُ المقام تدُلُّ على ذلك؛ لأنَّ الله تعالى مُتَّصِفٌ بالعلم مُنذُ الأزَل ولا يَزَال، ودَلالة (التكثير) توحي بالتوكيد؛ لأنَّ (قدْ) مثلُ (رُبَّما) تأتي لِتوكيدِ الفعلِ وإثباتِ تَحقيقِهِ[٨]، أو اتباعًا لِرأيِّ ابنِ مالك (ت٦٧٢هـ) وهو أنَّ (قدْ) في (التحقيق) تصرِف المضارعَ إلى الماضي، ويكونُ معنى

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤، والكشَّاف: ٧٣٩، وشرح المفصَّل: ٩٤/٥، والأزهية في علم الحروف، الهروي: ٢١١.

(٢) الجنى الداني: ٢٥٧، وينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي: وهو الحُسَين بن بدر بن إياز، أَبُو مُحَمد، العَلامَة جمال الدّين، كان أوحدَ زَمَانه فِي النَّحو والتصريف (ت٦٨١هـ):٥٣٢/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب:٥٤٥/٢، والكشَّاف: ٧٣٩، وتحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور: ١٩٧/٧.

(٤) ينظر: رصف المباني: ٣٩٢، وحاشية الدسوقي: ٤٨/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط، أبو حيَّان: ٦٠١/١، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٢٦٦/٣.

(٦) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب:٥٤٥/٢.

(٧) الكشَّاف: ٧٣٩، والتحرير والتنوير: ١٩٧/٧.

(٨) ينظر: حاشية محيي الدِّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، مصطفى القوجوي: ٢٦١/٦.

الفعل المضارع (يَعلمُ): عَلِمَ؛ أي: أنَّ الله تعالى أخبرَهم أنَّه قد عَلِمَ ما في نفوسِهِم من الإيمانِ أو النفاقِ والإخلاصِ أوالرِّياء، وخصَّ منهم بالذكْرِ المُخاطبين مِن مُنافقي يومِ الخندقِ كي يكونَ ذلكَ حُجَّةً عليهم(١)، وقرينةُ المَقام المُحصَّلةِ من مناسبةِ الآية وما وَرَدَ قبلَها من آياتٍ أفادتْ إثبات دَلالة (التحقيق) لِلفعلِ الماضي معنًى، في حين يوجِّه الشيخ الشعراوي (ت١٤١٩هـ) دَلالة التحقيق لِـ(قد) في ذلك التركيبِ بأنَّ ما كانَ مِنْ زَمنٍ لأفعالِ الله – سبحانه– فكلُّه يَرجِعُ إلى الماضي(٢).

إنَّ عرضَنا لِدَلالاتِ الحرف (قد) في هذه الآية وما وجدنَاهُ مِن خلافٍ في الدَّلالات يجرُّنا إلى اختلاف في تحديد زَمن الجملة الفعلية وتحديدِ ما يقعُ عليه مدْلولُ الحرفِ، فمَن قال بِدَلالةِ (التقليل) حَصرَها بِمتعلَّقِ الفعل وهو مفعول (يَعلَم)، مُنطلقًا مِن قاعدةِ دُخولِ (قد التقليلة) على الفعل المضارع لفظًا ومعنى، معَ أنَّ الدَّلالة واقعةٌ على مُتعلَّق الفعل، وأمَّا مَن رجَّحَ دَلالة (التحقيق) فقد أنزلَها على الفعل ذاتِه، ولو كان زَمَنُه ليسَ ماضيًا، لكنْ بِاعتبارِ أنَّ (قد) مِمَّا: "يصرِفُ المضارعَ إلى الماضي"(٣)، ويستوقفُنا كلامُ ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، إذ يقول: "(قد) تحقيق للخبر الفعلي، فهو في تحقيق الجملة الفعلية بمنزلةِ (إنّ) في تحقيقِ الجُملةِ الاسمية[...]، ومعنى (التحقيقِ) مُلازم له، والأصحُّ أنّهُ كذلكَ سواءٌ كانَ مدخولُها ماضياً أو مضارعاً"(٤)، ونفْهَمُ مِن كلامِهِ أنَّ دَلالة (التحقيق) مُحصَّلة مِن نوعي التركيبِ الفِعلي (الماضي والمضارع) اللذين تدخلُهُما (قد)، أمَّا دَلالة (التقليل) فهي دَلالةٌ تُستشَفُّ مِن دُخولِ (قد) على تركيبٍ فِعلُهُ مُضارعٌ حَصرًا، فضلًا عن أنَّها دَلالةٌ فرعيَّةٌ عن دَلالة (التحقيق) الأصليَّة.

والذي يهمُّنا أنَّ اختلافَ فهمِ دلالة الحرف يُمارس أثرًا في انصباب ذلك المعنى على مكونات التركيب، إذ التقليل يجعل معناه منصبًّا على المفعول مع بقاء المضارع على أصله، والتحقيق يجعل معناه منصبًّا على الفعل مع تغيُّرٍ في مدلول الفعل من المعنى الحالي إلى المعنى الماضي.

المطلب الخَامِس: الحرف الثنائي (لو) :

للحرفَ الثُّنائي (لَوْ) دَلالاتٌ ثلاث، فهو إمَّا أداة: (شرطيَّة، أو مصدريَّة، أو للتمنيّ)، لكنَّ ابنَ هِشام أوصلَ دَلالاتِهِ إلى خمسةِ أوجهٍ؛ إذ أضافَ دَلالة (العرْض) نحو: (لَوْ تأتيني فتحدِّثَني) كما

(١) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ١٩٨/٤، وفي ظلال القرآن، سيد قطب: ٢٥٣٤/٤.
(٢) ينظر: الخواطر، الشعراوي: ١٠٣٤٩/١٧.
(٣) الجنى الداني: ٢٦٠.
(٤) التحرير والتنوير: ١٩٧/٧.

صنَّف الشرط بـ(لَوْ) إلى قسمين؛ أحدهما: لعقد السبب بالمسبَّب في الزمن الماضي، والثاني: لعقد السَّبَبِ بالمسبَّب في الزمن المستقبل كـ(إنْ)، كما ناقشَ الخلاف في كيفية إفادة الشرط من حيثُ امتناعُه أو امتناعُ الجواب أو عدمُ امتناعهما(١).

ووجه (المصدريَّة) يعرض ابن هِشام شاهدًا احتملت فيه (لو) دلالة التوكيد؛ بأنْ تكون موصولًا مصدريًّا، ودلالةَ التَّعلُّق بأنْ تكون حرف شرطٍ، فضلًا عن احتمالها دَلالة التمنيّ؛ وكان تعدُّدُ الدلالات لهذا الحرف في النصِّ أثرًا في تركيبه وداعيًا لنا إلى إيرادِ هذا الشاهد أمثولةً تطبيقيَّة، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:١٠٢](٢)، ومناسبة الآية: أنَّ الله تعالى يخبرنا عن الغاوين يوم القيامة حين يُحكَم عليهم بدخول جهنم، ولسانُ حالهم يقول: فلو أنَّ لنا رجعةً إلى الدنيا كي نعمل على إطاعة الله حتَّى ننالَ الشفاعة، والكرَّة: مرة من الكرِّ وهو الرجوع(٣)، و:"(فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)؛ أَيْ: نَصِيرَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ"(٤)، وتعرَّض ابن هِشام في هذا الشاهد لرأي ابن مالك (ت٦٧٢هـ) حول دلالة التوكيد، فضلًا عن ذكره لِتَحقُّقِ دلالة التمني في (لو)، وبناءً عليه يكون أثر كل دلالة في تركيب الآية كالآتي:

١- دلالة (لَوْ) على التوكيد مع إفادة معنى التمنِّي؛ لأنها بمعنى (أنْ) في الاستقبال؛ وتكون (لَوْ) حرفًا موصولًا مصدريًّا يصلُح في موضعه (أنْ)، على أنَّها لا تنصب المضارع بعدها، ولاتفتقر إلى جواب(٥)، بل تحتاج إلى فعلٍ مقدَّرٍ، وهو: (ثبتَ) يكونُ صلةً لها حتَّى تُكوِّنَ معه مصدرًا، بتقدير: (لو ثَبَتَ أنَّ لنا كرَّةً)(٦).

٢- دلالة (لَوْ) على التعليق؛ لِأنَّها حرفُ شرطٍ: "لِمَا كانَ سَيقعُ لِوقوعِ غَيْرِهِ"(٧)،- وهو أصل معانيها- ويَلزم أنْ يليها فعل شرطٍ مذكورًا أو مقدَّرًا وجواب شرط؛ ولذلك يقدَّران بـ(لو ثبتَ أنَّ لنا كرَّةً فنكونَ من المؤمنين لَسَرَّنا ذلك) أو(لَفعلْنا كَيت وكَيت)، أو: (لَوجدْنَا شفعاء وأصدقاء، أو لَعملنا صالحًا)، فامتنعت أفعالهم لامتناعِ رجوعِهم إلى الدنيا، وأحالتْ (لَوْ) زمن المستقبل إلى الماضي(٨): "لأنّ (لو) من القرائن التي تخلِّص المضارع لمعنى الماضي إذا كانت حرفاً لما

(١) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣/٣٦٧-٤١٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣/٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٩، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب، الكافيجي: ٤٠٤.

(٣) ينظر: جامع البيان، الطبري: ١٩/٣٦٨، والتحرير والتنوير: ١٩/١٥٥-١٥٦.

(٤) فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني: ٤/١٢٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٤٢٢، وشرح المفصَّل: ٥/١٢٤، والجنى الداني: ٢٨٧.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي: ٢/٢٧٣، وشرح الخطيب على مغني اللبيب: ٣/٤٠٨.

(٧) الكتاب: ٤/٢٢٤، وينظر: البحر المحيط: ١/٢٢٦.

(٨) ينظر: الكشَّاف: ٧٦٤ ، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٢٤/٥١٩، وشرح المفصَّل: ٥/ ١٠٧، ١٢١.

كان سيقع لوقوع غيره"[١]، ويكون الحرف المشبَّه بالفعل مع مدخوليه في محلِّ الرفع فاعلًا لفعل الشرط المُقدَّرِ بعد (لو)، والفعل (نكون) المنصوب بـ(أنْ) المضمرة هو مصدرٌ منصوب عطفًا على (كرَّة)؛ أي: (لو أنَّ لنا كرة فكونًا)[٢].

٣- دلالة (لَوْ) على التمني؛ لِما بين (لَوْ) و(ليْتَ) من التلاقي في المعنى، لا في اللفظ والعمل[٣]: "لأنَّ الرجلَ إذا قالَ: (لَو أنّي كنتُ فعلتُ كذا وكذا) فإنَّما يُريد: (ودِدْتُ لو كنتُ فَعلْتُ)"[٤] من باب التحسُّر والندم، ويكون المعنى: (لَيْتَ لَنَا كَرَّةً)، وتمنَّى الكفَّار الرجوع حين لم ينفعهم[٥].

وتتَّضِحُ من نصِّ ابن هِشام الآتي كيفية تجسير العَلاقة بين دلالة التمني وما يظهر من آثارها في التركيب، بقوله: "وَالرَّابِع: أَنْ تكون لِلتَّمَنِّي[...]، قيل: وَمِنْه: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أَي: (فلَيْتَ لنا كرةً)؛ وَلِهَذَا نُصِبَ (فنكونَ) فِي جوابها كَمَا انتصب (فأفوزَ) فِي جَوَاب (لَيْت) فِي: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٣]"[٦]، ومع أنّه صرَّح بدلالة التمني لكنَّه أشار إلى اختلاف الآراء في (لو) هذه على ثلاثة أقوال:

- الرأي الأوَّل: وهو القائل بأنَّها للتمنِّي حصرًا وهي معه قِسمٌ برأسه؛ أي: ليست (لَوْ) بشرطيَّةٍ ولا مصدريَّة؛ لذلك لا يفتقر التركيب معها لجواب شرط؛ وذلك على القول المشهور عند النحاة ومنهم ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)[٧]؛ بأنّه إنْ: "لم يُقصَد تعليقُ الامتناعِ على امتناعٍ تمحَّضَتْ (لَوْ) لِلتمنّي؛ لِمَا بينَ الشَّيءِ المُمْتنِعِ وبينَ كَوْنِهِ مُتمنًّى مِنَ المُناسَبَة"[٨]؛ فلا أثر للشرط؛ ولذلك يكون تركيب (فنكونَ) مُتعلِّقًا بأسلوب التمني قبله، و(الفاء) للسببية وواقعةٌ في جوابٌ التمني

(١) البحر المحيط: ٣/١١٤-١١٥، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٢/٦٤٧.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٧/٢٦، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل: ١٥/٥٤، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش: ٧/٩٦.
(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٧٢، ورصف المباني: ٢٩١.
(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/٧٢، وينظر: رصف المباني: ٢٩١.
(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٧٢، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٣/١١٦.
(٦) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣/٤٠٩.
(٧) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٩، اللباب في علوم الكتاب: ١٥/٥٤، وابن الضائع وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحهِ لجمل الزجَّاجي، أطروحة دكتوراه، يحيى علوان حسن البلداوي، بإشراف: أ.د. فايز زكي محمد دياب، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٦م: ٥٧٨.
(٨) التحرير والتنوير: ١٩/١٥٥-١٥٦.

الذي أفاده (لَوْ)[١]، و(لَوْ) نائب عن فعل مقدَّر وهو (نتمنى) تتعلَّقُ به (أنَّ) ومدخولاها باعتبارها مفعولًا به لها[٢].

الرأي الثاني: القائل بأنَّها امتناعيَّةٌ أُشربت معنى التمني[٣]، و: "أصلها (لَوْ) الشرطية، لكنَّها تُنُوسي منها معنى الشرط، وأصلُها: (لو أُرجِعْنا إلى الدنيا لآمنّا)"[٤]، وجواب الشرط مقدَّر مع (اللام)، بعد ذكر جواب التمني بـ(الفاء)، وجاز أنْ يُجمعَ لها جوابان.

الرأي الثالث: القائل بأنَّها مصدريَّة لكن أغنتْ عن دلالة التمني، ولا تكون كذلك إلا بعد مُفْهِمِ تَمَنٍّ، وهنا يكون لها جواب مقرون بـ(الفاء) أيضًا كجواب (ليت) في التمني الإنشائي باعتبار حذف فعل التمني لدلالة الحرف الموصول المصدري (لَوْ) عليه، وهو المختار عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٥].

وبعد أنَّ نصَّ ابن هِشام على نصب الفعل (نكون) بعد (الفاء) بتقدير (أنْ) المصدرية؛ لوقوع الفعل جوابًا للتمنِّي بـ(لو)، ردَّ رأيه بنفسه بأنَّه لا دليل على ذلك فقد يكون الفعل منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد (الفاء)، والمصدر المنسبك في محلِّ النصب عطفًا على الاسم الخالص قبله وهو (كرةً)، والتقدير: (ليت لنا رجوعنا فكونَنا من المؤمنين)، وتكون (لو) شرطية امتناعية وجوابها محذوف[٦].

والخلاصة من الآراء التي ناقشت اختلاف الدلالة وما ينضوي تحتها من اختلاف في التراكيب النَّحويَّة أنَّ الحرف (لَوْ) لمَّا كانَ فرعًا عن (أنْ) المصدريَّة في الصلة والتوكيد، وعن (إنْ) في الشرط والتعلُّق، وعن (ليتَ) في التمنِّي، اقتضى ذلك أنْ يكون غيرَ عاملٍ في التركيب سوى أنَّه يضفي عليه الدلالة المقصودة من قِبَل المتكلم، وبناءً عليها يختلف التوجيه الإعرابي للتركيب، فلو لاحظَ المتكلِّم التوكيد بالمصدريَّةِ يتوجَّبُ تقدير فعلٍ يكون صلةً لها؛ وامَّا لو لاحظَ دلالة الشرطيَّة فيتوجَّبُ تقدير فعلِ شرطٍ وجوابِه، ويكونُ المعطوفُ بـ(الفاء) منصوبًا بـ(أنْ) جوازًا؛ لأنَّه عطفَ على الاسمِ الخالِصِ قبله وهو (كرةً)، في حين أنَّ ملاحظَةَ دلالة التمني تحقِّق الاستغناء عن الفعل، ويكونُ المعطوفُ بـ(الفاء) السببيَّةِ منصوبًا لوقوعه بعد الطلب.

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥٤/١٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٦٩/٢/١.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١٦/١٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ١٤٣/٤، وإعراب القرآن وبيانه: ٩٦/٧.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٥٩٧، والجنى الداني: ٢٨٩، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٧٦/٤.

(٤) التحرير والتنوير: ١٥٥/١٩-١٥٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٢٢٣/١، وشرح الأشموني: ٥٩٧، وشرح الإعراب: ٤٠٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٤١٠/٣، وموصل الطلاب: ٢٥٧-٢٥٩.

المطلب السَّادِس: الحرف الثنائي (هَلْ) :

إنَّ تناولنَا لِلحرف (هَلْ) ينطلقُ مما له من معانٍ، مع أنَّ ابنَ هِشام لم يذكر سِوى أنَّها: "حرفٌ موضوعٌ لِطلبِ التَّصديقِ الإيجابيِّ دون التَّصوُّرِ، ودون التَّصديقِ السلبيِّ"(١)، لكنَّهُ حينَ قارَنَ بينها وبين (الهمزة) ناقشَ دلالتَها على معنى التقريب والتحقيقِ والتَّوقُّع، وهنا نتساءل أهي معانٍ أخرى لـ(هَلْ) أم دلالاتٌ تتضمَّنُها؟ وللجوابِ نقول: تنقسِم (هَلْ) على قسمين:

١- (هَلْ) باعتبارِ معناها الذي وضِعت له وهو التحقيقُ، فهي حرفٌ بمنزلة (قَدْ)، وبناءً عليه تكونُ مختصَّة بالدخول على الجملِ الفعليَّة.
٢- (هَلْ) باعتبار معناها المجازي الاستعمالي وهو الاستفهام، فهي حرف بمنزلةِ (الهمزة)(٢) لكنَّها للتصديق الإيجابيِّ، وهو الاستفهامُ بـ:"طلَبِ إدراكِ وقوعِ النسبة أو لا وقوعِها"(٣)؛ أي: استفهام عن حصول النسبة لا تخصيصها كما في (الهمزة وأم)، وتدخل على الجمل الاسميَّةِ والجمل الفعلية(٤)،

ولِغرَضِ الوقوفِ على معنى (هَلْ) الوضعيِّ والاستعماليِّ وبيانِ أثرِهما في نمط التركيبِ اخترنا شاهدًا أوردَه ابنُ هِشام وهو قولهُ تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورٗا﴾ [الإنسان:١]؛ إذ قال: "والعَاشِرُ: أَنَّهَا تَأتيْ بِمَعْنى (قَدْ)، وَذَلِكَ مَعَ الفِعْل، وَبِذَلِك فَسَّرَ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورٗا﴾ جمَاعَةٌ"(٥)؛ أي: (قَدْ أتَى)، فنزَّلها منزلة (قَدْ) التي للتحقيق، وهو مقصدُ سيبويه (ت١٨٠هـ) بقولهِ: "(هَلْ) إنمَّا تكونُ بِمنزلَة (قَدْ)، وَلكنَّهم تَركُوا (الألِفَ)؛ إذْ كانتْ (هَلْ) لا تقَعُ إلاَّ فِي الاسْتِفهَام"(٦)، ويُفسِّرُ الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) كلامَهُ: بِأنَّ الدلالة هي التقرير بِـ(الهمزةِ) والتقريب بـ(هَلْ)، على اعتبار أنَّ (هل) لا تكون بمعنى (قَدْ) إلَّا إنْ اقترنت بـ(همزة الاستفهام) لفظًا أو تقديرًا(٧) ؛ "لِأَنَّها [عندما] تخرجُ عَنْ حَدِّ

(١) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٢٤/٤.
(٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٤٥، وشرح المفصَّل: ١٠٢/٥.
(٣) حاشية الدسوقي: ٤٢/٣.
(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ٤٢/٣
(٥) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٣٥/٤.
(٦) الكتاب: ١٨٩/٣.
(٧) ينظر: الكشَّاف:١١٦٣، والدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٥٩٠/١٠، وأثر المعنى القرآني في توجيه الأداة- دراسة نحوية في كتب إعراب القرآن-، د. خزعل فتحي: ٩٩.

الِاسْتِفْهَام تَدخلُ عَلَيْهَا حُرُوفُ الِاسْتِفْهَام، نَحْوُ قَوْلِك: (أَمْ هَل فَعلْتَ؟)"[١]، والمعنى للآية: (أقد أتى على جنسِ الإنسانِ قبلَ زمانٍ قريبٍ حينٌ منَ الدَّهرِ لم يكنْ كَذا؟)، فيجابُ بِتقريره: (نعم قد كان...)[٢]، وبعضُهم نَسَبَها إلى التوقُّع بِأنَّ المُتكلِّم يَنطِقُ بِالكلام والسامعُ يتوقَّعهُ مِنه، وهو ما قالَه تعالى لما أَتَى على آدم (عليه السلام) من زمانٍ كان فيه طينًا قبل أنْ يُنفَخُ فيهِ الرّوح، والرأيُ أنَّها على أصلِ وضعها لمعنى التحقِيق؛ لِورُودِها مع الفعل الماضي [٣].

ولمَّا كانَ مدارُ البحثِ أثرُ الدلالةِ في التركيبِ النَّحويِّ كانَ لِزامًا علينا أنْ نَذْكُرَ عَلاقة (هَلْ) بـ(قَدْ)، ومِّما لا شكَّ فيه أنَّ سيبويه (ت١٨٠هـ) يُعيِّنُ أصالةَ (هَلْ) في نزولِها مَنزلةَ (قَدْ)، و(قَدْ) لا يأتي بعدَها إلَّا الفِعل، وعِندَ إفادةِ التحقيقِ يليها الفعلُ ماضيًا؛ ولِذلك لمَّا كانتْ (هَلْ) بِمعنى (قد) وضعًا كانتْ دَلالةُ التحقيقِ والتقريبِ راجحةً في الآية، لَكنَّهم حينَ قرَنوا مَجيئَها بِهمزةِ الاستفهامِ اعترضَ ابنُ هِشامٍ بأنَّها قد تكونُ لِلتحقيق المحضِ وإنْ لمْ تأتِ (الهمزة) لفظًا أو تقديرًا، والتركيبُ الواردُ فيهِ لا يزالُ الحرفُ (هَلْ) دالًّا على الاستفهام، ولَمَّا جاءَ التَّعبيرُ القُرآنيُّ بالاستفهامِ عادِلًا عِنِ الإخبارِ بصورتِهِ الحقيقيَّة، وهيَ: (قَدْ أتَى على الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهرِ لَمْ يَكُنْ شَيئًا) كانَ ذلكَ لِغايةٍ بلاغيَّةٍ، وهيَ إشراكُ المُخاطبين في الأمرِ؛ لِيُجيبوا ويُقرُّوا بِأنفُسِهم بِقُدرةِ اللهِ تعالى على البعثِ والنُّشُور، ولو أجابوا لَقالوا: نَعَمْ، أتى ذلكَ على الإنْسَان[٤].

وأمَّا قوله: (فسَّرَ جماعةٌ) يعني بِه أنَّ احتماليةَ ورُوْدِ (هَلْ) بمعنَى (قَدْ) لا تمنعُ من إيرادِ المَعنى الآخرِ في الآيةِ وهو الاستفهام، فإنْ كانَ محضًا فالسؤالُ عن الأمْرِ لِغرابتِهِ، ويكونُ التقدير: (أأتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا؟)، وهو الأكثرُ معها حينَ يليها الفِعل[٥]، على أنَّ المفسرين يوجهونَ الدلالة إلى الاستفهامِ التقريريِّ لا المَحض؛ إذ يستحيلُ أنْ يكونَ استفهامًا حقيقيًّا؛ لِصدورِهِ منَ الله تعالى، والتقريرُ بـ(هَلْ) لِمن أنكرَ وجودَ البعثِ والنُّشور، ويكون تقديرُ المعنى: (ألم يأتِ حينٌ لا وجود للإنسان فيه؟)؛ فيكونُ الجوابُ: (قَدْ أتى)[٦]، وتضمُّنَها معنى الاستفهام منتقلٌ إليها من (الهمزة)، فهو معنى طارئٌ عليها؛ "لِأنَّ أصلَ (هَلْ) أنْ تكون بمعنى (قَدْ) لكنَّه لَمَّا كَثُرَ استعمالُها في الاستفهام استُغنِيَ بها عن (الهمزة)، كذا الحالُ مع اسماءِ الاستفهام (مَنْ، ومَا، ومتى... إلخ)؛ إذنْ الاستفهامُ التقريريُّ مُستفادٌ مِنْ (هَلْ) وحدَها دُونَ تقديرِ (همزةٍ) قبلَها، ومعلومٌ أنَّ

(١) المقتضب: ١٨٢/١.
(٢) ينظر: الكشَّاف: ١١٦٣، والبحر المحيط: ٣٨٥/٨.
(٣) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٣٩/٤.
(٤) ينظر: الكتاب: ١١٤/٣، ومغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٣٣٩/٤، ومعاني النحو: ١١١/٤.
(٥) ينظر: الكشَّاف: ١١٦٣، والبحر المحيط: ٣٨٥/٨.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢٥٧/٥، والدر المصون:٥٩٠/١٠.

الاستفهامَ يكونُ عن المُبْهم مِنَ الحدَثِ أو الذَّات؛ وبناءً عليه يدخلُ حرفَا الاستفهام على الأسماءِ تارةً وعلى الأفعال أخرى، نحوُ: (هَلْ زَيدٌ قائمٌ؟) و(هَلْ قَامَ زَيدٌ؟)، فلَم تَختصَّا؛ لِذلكَ لَم تَعمَلا[١]، وعدمُ الاختصاصِ لِـ(هَلْ) في الاستفهامِ نابعٌ مِنِ انتقالِها إليهِ وشبَهِهَا بِـ(الهمزة) وانسحابِها مِنْ أصالَتِها الوضعيَّةِ التي تخصُّها بالدُّخولِ على الفِعل[٢].

ولمَّا دخلتْ (هَلْ) الاستفهاميَّةُ على الجُملِ الاسميَّةِ الصدرِ والعجزِ كقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ﴾[الأنبياء:٨٠]، كانَ ذلك بسببِ عُروضِ معنَى الاستفهام فيها؛ و"لِأنَّها إذا لم ترَ الفِعلَ في حيِّزِها تَسلَّتْ عَنهُ ذاهلةً"[٣]، والحُكمُ لِلمعنى الطارئِ حينَ لا يكونُ لِلأصلِ دليلٌ لِلرجوعِ إليه.

لَكنْ يكمُنُ فرقُها عن (الهمزة) في حالةِ دخُولها على جُملةٍ اسميَّة الصدرِ فعليَّةِ العَجْز، كقولِنا: (هَلْ زيدًا ضَربْتَ؟) أو (هَلْ زَيدٌ قَامَ؟)، بأنَّه يُوجَبُ النَّصبُ لِـ(زيدٍ) على المَفعوليَّة، ورَفعهُ على الفاعليَّة بِتقديرِ فِعْلٍ بَعدَها يُفسِّرُهُ الفعلُ اللَّاحِق[٤]، ويعلِّلُ الأشموني (ت٩٠٠هـ) عدمَ جوازِ وقوعِ المرفوعِ بعدها مبتدأً، ووجوب نصْبِ المفعول بهِ بعدها بِأنَّ ذَلك مِنْ بابِ الاشتغالِ حَالَ وقوعِ الفِعلِ فِي تَركيبِها، ويكون المفسِّرُ كالبدل من المقدَّر؛ إذ لا يجوز رفع الاسم بعدها مبتدأً؛ لأنَّ ذلك يخرجُها من باب الاختصاص بالفعل[٥]؛ لِأنَّها: " إنْ رأتْهُ [الفِعلَ] في حيِّزِهَا حنَّتْ إليهِ؛ لِسابقِ الأُلفةِ، فَلمْ ترضَ حِينئذ إلَّا بِمُعانَقَتِه"[٦]، وتَقديرُ الفعلِ هو: (هَلْ ضربْتَ زيدًا ضَربْتَهُ؟)، و(هَلْ قَامَ زَيدٌ قَامَ زَيدٌ؟)، وتوجيهُ جوازِ تغليبِ التقديرِ على التصريحِ هُو مُجرَّدُ الاهتمامِ بِالمُقدَّم؛ لهذا فالجُملة معهُ اسميَّةٌ صورةً، فِعليَّةٌ تَقديرًا[٧].

إذنْ (هَلْ) حِينَ تكونُ لِلتحقيق تَتَحيَّزُ مَوضِعَ (قَدْ)، وهو الأصلُ فِيها، وتدخلُ على الأفعالِ لا غير؛ لِأنَّ هذهِ الدلالة مُقيَّدةٌ بِالأحداث، وحينَ تكونُ لِلاستفهامِ تتحيَّزُ مَوضِعَ الهمزة، وهو معنًى طارئٌ عليها؛ وتدخلُ الجُملةَ بِنوعيْها (الاسميَّة والفعلية)، لكن لو دخلتْ على جُملةً فعليَّةً أو جملةً اسميَّةً محضةً خاليةً مِنَ الفِعلِ فَلا تحتاجُ إلى تقدير، لَكن لَو دخلتْ في جُملةٍ اسميَّة الصَّدرِ فعليَّة

(١) ينظر: رصف المباني: ٤٠٦، والجنى الداني: ٣٤٥، وشرح المفصَّل: ٩٩/٥، ١٠٢.
(٢) ينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان: ٦٥/١-٦٦.
(٣) شرح الأشموني: ١٦/١.
(٤) ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، الشُّمُنِّيّ: ٦٨٣/١-٦٨٤.
(٥) ينظر: شرح الأشموني: ١٦/١، ٤٢٧/١ وحاشية السجاعي: ٦٧.
(٦) شرح الأشموني: ١٦/١، وينظر: حاشية الدسوقي: ٤٤/٣.
(٧) ينظر: حاشية الصَّبَّان: ٦٥/١-٦٦، المنصف: ٦٨٣/١-٦٨٤.

العَجْزِ مارستْ وظيفتها التي وضعتْ لها في التحقيق؛ لَذا تحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ يُفسَّرُ بِالفعلِ المَذكورِ بعدَه، ويَنصبُ الاسمُ التالي لِـ(هلْ) مفعولًا، ويَرفَعُ فاعلًا، وعِلَّةُ ذلكَ أنَّ الاستفهامَ لَمَّا كانَ طلبًا لِحصولِ النِّسبةِ في الأحداثِ والذَّوات اتَّسعَ تَركيبُه فاحتوى الذَّواتِ لِحالِها، أو الذَّواتِ معَ الأحداث، فإنْ كانَ المُستفهَمُ عنهُ ذواتًا فلا حاجةَ لِلتقدير، وأمَّا حينَ يُذكرُ الحدَثُ تاليًا للاسمِ فيحتاج إلى التقديرَ؛ لِأنَّ (هلْ) في الاستفهام لمَّا كانت لِطلبِ حُصولِ النِّسبةِ، لا لِطلبِ التَّخصيصِ اقتضى تقديرُ المُستفهَمِ عنهُ المَذكورِ بعدَ الذَّات؛ لِأنَّكَ حينَ تسألُ بـ: (هَلْ زَيدٌ قامَ؟) فإنَّك تسألُ عن حُصولِ القِيامِ وعدَمِهِ، لا عن حُصولِهِ مِنْ زيدٍ أو غيرِه؛ لِذلكَ وصفَ الأشموني (ت٩٢٩هـ) التقديرَ بِحنينِها لِما بينَها وبينَ الفِعلِ مِنَ الأُلفة.

المطلب السَّابِع: (يَا) :

من بلاغةِ العربيِّ الإيجازُ في كلامِه، لذلك حينَ يُريدُ: "التَّصويتَ بالمُنادَى لِيَعطِفَ على المُنادِي"[١]، يستعمل أدوات خاصَّة للنداء تغني عن الفعل (أدعو)، وعلى رأس هذه الأدوات (يا)، وهو "حرف مَوْضُوع لنداء الْبعيد حَقِيقَةً أَو حكمًا، وَقد يُنَادى بهَا الْقَرِيب توكيدًا، وَقيل هِيَ مُشْتَرَكَة بَين الْقَرِيب والبعيد، وَقيل: بَينهمَا وَبَين الْمُتَوَسّط"[٢]، وسَعةُ استعمالها في مواضع المُنادى جعلتها أمُّ الباب، وأصل حروف النداء وأشهرها؛ إذ بانَ من نصِّ ابنِ هِشام أنَّها تكون للقريب والبعيد ومن هو في حكم البعيد كالغافل أو النائم، فضلًا عن استعمالها في التعجب والاستغاثة والندبة بدل (وا)، كما لم يرِد من حروف النداء في القرآن الكريم غيرها[٣].

ولـ(يا) دلالة أخرى وهي التنبيه، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): " وأمَّا (يا) فتنبيه، ألَا تراها في النداء وفي الأمر كأنَّكَ تُنبِّهُ المَأمُور؟"[٤]، لكنَّ توجيه سيبويه قائمٌ على الجمع بين الدلالتين في مقام واحدٍ، مع أنَّ التنبيه غيرُ النداء؛ لأنَّ لكلِّ دلالة تركيبها؛ إذ دلالة النداء تُلزِمُ تقديرَ فعل مضارع وهو (أدعو) أو (أنادي)، بناءً عليه تختصُّ بالدخول على الاسم المُنادَى الذي وقع عليه فعل النداء، ويعربُ الاسم بعدها مفعولًا به للفعل المحذوف؛ إذن قولك: (يَا عبدَ الله) أصلُه: (أدعو عبدَ الله) بوقوع فعل الفاعل على (عبدالله)، وهو رأيُ الجمهور ومنهم ابنُ هِشام إذ: " لَيْسَ نَصْبَ المُنادى بِهَا، وَلَا بأخواتِها أحرُفًا، وَلَا بِهنَّ أَسمَاءً لـ(أَدْعُو) مُتحملةً لِضميرِ الفَاعِل، خلافًا لزاعمي ذَلِك، بل

(١) شرح المفصَّل: ٤٨/٥.
(٢) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٤٤٧/٤.
(٣) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٤/، وشرح المفصَّل: ٤٨/٥، ومعاني النحو: ٢٧٥/٤.
(٤) الكتاب: ٢٢٤/٤، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦١١/٣/١.

بـ(أدْعُو) محذوفًا لُزُومًا"[1]، وهو ينفي أنْ تكون أدوات النداء نائبةً عن الناصب سواءٌ كانت أحرفًا– كما هو المشهور– أو أسماءَ أفعالٍ على أحد الآراء، مع أنَّهم ضمَّنوها معنى الفعل ونسبوا العمل لها، بدليلِ أنَّها تصل المفعول تارةً بنفسها وأخرى بحرف الجرّ، فكما تقول: (جئت زيدًا) و(جئت إلى زيدٍ)، تقول: (يا زيدُ) و(يا لِزيدٍ).

وأمَّا دلالة التنبيه فالغرض منها تنبيه السامع إلى ما يأتي بعدها من كلام[2]، ويكون الحرف معها غيرَ مختصٍّ؛ لذا تتنوع تراكيب مدخولاته، ويباشرُ الجمل الاسمية، نحو قول الشاعر[3]:

يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالأقوامِ كُلِّهُمُ ... وَالصَّالِحِينَ على سَمْعَانَ مِن جَارِ

والجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: { ألا يا اسجدوا} بقراءة تخفيف (ألا)، ويباشر الحرف كذلك، نحو: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٧٣﴾[النساء:٧٣]؛ بناءً على عدم اختصاصه لم يعمل بنفسه في التركيب[4].

وقد أوردَ ابنُ هِشام خلافًا في دلالاتِ (يَا) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[النمل:٢٥]؛ على قراءة الكِسائي (ت١٨٩هـ) التي خفَّفتِ (اللَّام)[5]، ويقفُ الكسائيُّ على (يا) ويبتدئ بـ(اسجدوا)[6]،"فَقيل: هِيَ للنداء والمنادى مَحْذُوف، وَقيل: هِيَ لِمُجَرّد التَّنْبِيه؛ لِئَلَّا يلْزم الإجحاف بِحَذْف الْجُمْلَة كلِّهَا"[7]؛ لدخول (يَا) على ما ليس بمنادى، فمن وجَّه (يَا) إلى دلالة النداء احتاج إلى تقدير اسمٍ منادى منصوب إمَّا بفعل واجب التقدير، أو بـ(يا) نفسها لتضمُّنها معنى الفعل، وحذفُ المفعول الواقع مُنادىً كثير؛ في حال وجِدَتْ القرينة الدالَّة عليه، والتركيب حين تقدير المنادى مؤلَّفٌ من حرف استفتاح (أَلَا)، وحرف نداء (يا)، ومنادى مقدَّر(هؤلاء) وهو مفعولٌ به لـ(أدعو) أو للـ(يَا)، ويكون (أسجدوا) فعل أمرٍ مبنيًّا على حذف

(١) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٤٤٨/٤.
(٢) ينظر: شرح المفصَّل: ٥١/٥–٥٢، وجامع الدروس العربية: ١٥٨/٣، وحاشية السجاعي:٢٩١.
(٣) خزانة الأدب: ١٩٧/١١، وينظر: الكتاب: ٢١٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٧٩٦، ولم يُنسب لشاعر، وهو من بحر البسيط، قافية الراء.
(٤) ينظر: شرح المفصَّل: ٥١/٥–٥٢.
(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، شهاب الدين الدمياطي: ٤٢٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦١١/٣/١.
(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٣٣٧/٢، والبحر المحيط: ٦٥/٧.
(٧) مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٤٥١/٤.

النون[١]، وترجيح ابنِ مالك (ت٦٧٢هـ) لِدَلالة النداء قائمٌ على أنَّ ورُود حرف النداء قبل أسلوب الأمر أو الدُّعاء كثيرٌ عند العرب عامّةً وفي القرآن خاصَّة، وهو السبب الذي حدا به إلى الاستغناء عن ذِكرِ (يَا) إلى النداء في بيان ما يُميِّزُ الاسم؛ لِأنَّ (يَا) تدخل على الفعل والاسم.

لكنَّ توجيهَ ابن هِشام دلالةَ هذه الآية إلى النداء لم يكن ترجيحا لهذه الدَّلالة؛ لقوله: (لئلا يلزم الإجحاف)؛ أي: لو جُعلتْ (يا) للنداء؛ إذ يلزمُ من ذلك تقدير الفعل (أدعو) والمفعول، وهو المنادى[٢].

وأمَّا الدَّلالة الثانية وهي التنبيه؛ فيرجِّحها مَجيءُ (يا) ولا منادى معها ممَّا يجرِّدُها من دلالة النداء، كما أنَّ اقترانها في التركيب مع الحرف (أَلَا) التي تحمل دلالتي: (التنبيه، وافتتاح الكلام)، جعلها تخلع عنها إحدى الدلالتين وهي (التنبيه)، وتخلِّصُ (ألا) للافتتاح لا غير[٣]، ومن ثمَّ لا تحدِثُ (يا) التنبيهية أثرًا في التركيب؛ ولذلك استقرَّ رأي ابن هِشام عليها خلوصًا من كثرة التقدير[٤].

مع أنَّ (يا) في كلتا الدلالتين حرف لا محلَّ له من الإعراب، لكنْ بِدَلالتِه على النِّداء يكون تركُّب (يا) والاسم المنادى جملة فعلية معترضةً بين حرف الاستفتاح (أَلَا) وفعل الأمر، إذنْ يلزمُ مع النداء التقدير، وأمَّا بدلالتها على التنبيه يكون وجود (يَا) كعدمه فيه، ولا يُقدَّرُ معها شيء في التركيب؛ إذ التنبيه لا يلزم معه ذِكرُ المُنبَّه، للاكتفاءِ بمعنى الاسم أو ملاحظته في العقل[٥].

(١) ينظر: الجمل في النحو: ٢١٠-٢١١، والبحر المحيط: ٦٧/٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٩/١.
(٢) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب:٤٥١/٤، وشرح التسهيل: ٣٨٩/٣-٣٩٠، وشرح التصريح: ٣١/١، وحاشية الدسوقي: ١٠٠/٣.
(٣) ينظر: الخصائص: ١٩٥/٢.
(٤) ينظر: مغني اللبيب، ضِمن شرح الخطيب: ٤٥١/٤.
(٥) ينظر: حاشية الصَّبَّان: ٨٠/١.

الخاتمة

وبعد أنْ اكتملَ البحثُ بِما عَرَضَ من مفاهيمَ ضروريَّةٍ في التمهيد، التي كانت مفتاحًا لما ناقشَناه في المطالب من ربطٍ بينَ المعاني الحرفيَّة مِن جانب وما ينتجُ عنه من أثر في تعدُّدِ أنماط التراكيب مِن جانبٍ آخر، نُحبُّ أنْ نُسجِّلَ أهمَّ النتائج التي توصَّلنا إليها في هذا البحث، وهي كالآتي:

❖ تؤدِّي حروف المعاني وظيفة دلالية سواء كان لها وظيفةٌ نحوية وعمل في المدخول أو كانت مهملة.

❖ ولَّدَ حرفُ (الهمزة) وأصالته في دَلالةِ الاستفهامِ وتنوِّعِه إلى (التصوُّريِّ والتصديقيِّ) اتِّساعًا تركِيبِيًّا، سمحَ لهُ الدخولَ على الجملِ الفعليَّةِ والاسميَّة معًا، بِخلافِ دَلالةِ التصديقِ المنحصِرةِ بالجملة الفعليَّة.

❖ مكَّنتْ دلالةُ (السين) على الاستقبال وارتباطها بالفعل ارتباط الجزء بالكل نفيَ العمل لها في الفعل المضارع، مع اختصاصها به.

❖ وَرَدتْ (قَدْ) مُقترنة بفعل مضارع في شاهدٍ قرآني واحتملت دلالتي (التقليل، والتحقيق) وكان لِدلالة التقليلِ أثرٌ في جعلِ المعنى مُنصبًّا على المفعولِ مَع بقاءِ المُضارعِ على أصله، ولِدلالة التحقيقِ أثرٌ في جعلِ المعنى مُنصبًّا على الفِعلِ، وتبيَّنَ أنَّ اختلافَ فَهْمِ دَلالةِ الحرفِ يُمارسُ أثرًا في انصبابِ ذلكَ المَعنَى على أيٍّ مِن مُكوِّناتِ التركيب.

❖ تضمُّن (لَوْ) دلالةَ (التوكيد) تجعله حرفًا موصولًا مصدريًّا غيرَ ناصِب مما يُوجِبُ تقدير فعلٍ، ودلالته على (التعليق) تجعله حرفَ شرطٍ، وتوجِبُ أنْ يقدَّر معه فعل الشرطِ وجوابِه، ودلالتهُ على (التَّمنِّي) يُستغنى فيها عن تقديرِ الفعل لتضمُّنها معنى (أتمنى)؛ إذن تَضَمُّن (لَوْ) معاني حروفٍ أُخرَ جعله متنوع المدخولات، ومَحطَّ نظرٍ فِي اختلافِ التقديرات، مما يُخلِيهِ مِنَ العمل.

❖ تُحدِّدُ (هلْ) وأصالتها في معنى (التحقيق) دخولها على الأفعال، واختصاصها بها، في حين أنَّ دَلالتَها الطارئة على (الاستفهام التصديقي الإيجابيِّ) تعطي لها الدخولَ على نوعي الجملة (الاسمية والفعلية)؛ إلَّا أنَّ لِأصالةِ المَعنى أثرَها في الاختصاصِ، وإنْ تضمَّنَ الحرفُ معنى آخر؛ إذ انتقال (هَلْ) مِنَ التَّحقيقِ إلى الاستفهامِ في جملةٍ صدرها اسم وعجزها فعل أوجَبَ أنْ يليَها فعلٌ مُقدَّر يفسِّره اللَّاحق.

❖ دَلالة (يا) على (النداء) تمكِّنها مِن الاقترانِ بالأسماء فقط، في حين أنَّ دَلالتها على (التنبيه) تمكِّنها مِن الدخولِ على الاسم والفعل والحرف.

المقترحات

بعد هذه الدراسة التي اقتصرت على الأحادي والثنائي من الحروف المهملة نقترح إقامة دراسات تجسِّر العلاقة بين معاني بقية الحروف من خلال المصادر التي تناولتها.

المصادر

أوَّلًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، شهاب الدين الدمياطيّ، حمد بن محمد (ت١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م.
- أثر المعنى القرآني في توجيه الأداة- دراسة نحوية في كتب إعراب القرآن-، أ.د. خزعل فتحي زيدان البدراني، دار الزمان، دمشق- سوريا، ط١، ٢٠١٩م.
- الأدوات النَّحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط١، ٢٠٠١م.
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، علي بن محمد النَّحوي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٣ ،١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠٠٩م.
- الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، المنزلي، محمود العالم (ت١٣١١هـ)، وبهامشه كتاب حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع، الشيخ محمد البسيوني البيباني(ت١٣١٠هـ)، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط١، ١٩٠٥م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص – سورية ، ودار اليمامة، دمشق – بيروت، ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط٤، ١٩٩٤م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٦٥م.
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، ١٩٩٧م.
- التطور اللغوي في استعمال الضمائر العربيَّة– رؤية في المبنى والوظيفة–، أ.د. خالد إسماعيل حسَّان، طيبة للطباعة، الجيزة– مصر، ط١،٢٠٢٠م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض– المملكة العربية السعودية، د.ط، ٢٠٠٣م.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن= تفسير الطبري، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الآملي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١،٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، مراجعة وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، الدسوقي، محمد بن أحمد المالكي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، السجاعي، أحمد بن أحمد (١١٩٧هـ)، ويعقبهما (شرح وإعراب شواهد القطر)، الخطيب

الشربيني، محمد بن أحمد (ت٩٧٧هـ)،عناية وتقديم: قاسم محمد آغا النوري، مكتبة دار الفجر، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٩م.

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
- حاشية محيي الدِّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (ت٦٥٨هـ)، مصطفى القوجوي، محمد بن مصلح الدين الحنفي (ت٩٥١هـ)، ضبط وتصحيح وتخريج للآيات: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د.ط، د.ت.
- الخواطر، الشعراوي، محمد متولي (ت١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم، مصر، د.ط، ١٩٩٧م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، أ. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
- الدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، د.ط، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور بن أحدم المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٨٣٨هـ)، ومعه عدَّة السالك، المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط١، ١٩٧٢م.
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب، الكافيجي، أبو عبد الله محيي الدِّي محمد بن سليمان(ت٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عادل محمد عبد الرحمن الشنداخ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد – العراق، د.ط، ٢٠٠٦م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن عبد الله الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، الوقاد، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، بدر الدين محمد بن ابي بكر بن عمر (ت٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية، منشورات ذوي القربى، قم – إيران، ط١، ١٨٣٤م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، نجم الدين محمَّد بن الحسن (ت٦٩٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- المغرب، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، وذُيِّل بتصحيحات وتعليقات: للعلَّامة الشنقيطي، محمد محمود ابن التلاميد التركزي (ت١٣٢٢هـ)، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط١، ٢٠١٢م.
- شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش، أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢،٢٠١١م.
- علل النحو، ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، محمد بن علي اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- الفروق النحوية في اللغة العربية- دراسة في وظائف المفردات-، شهاب أحمد إبراهيم، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق، ط١، ٢٠٠٩م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، إبراهيم حسين الشاربي (ت١٣٨٥هـ)، دار الشروق – بيروت- القاهرة، ط١٧، ١٩٩١هـ.
- الكتاب، سيبويه ، أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٣، ١٩٨٨م.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرَّج احاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، وعليه تعليقات كتاب (الانتصاف) فيما تضمَّنه كتاب (الكشَّاف) من الاعتزال، الإمام ناصر الدِّين ابن منير المالكي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م.

- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري (ت ٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.
- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن حسن الجذامي (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
- المُحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز= تفسير ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة – مصر، د.ط،١٩٦١م.
- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشَّاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق– سوريا، د.ط، ١٩٧٢م.
- معاني الحروف، الرمَّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، حققه وخرج حديثه وعلق عليه: عرفان بن سليم العشا، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.
- معانى القرآن، الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البصري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، عمَّان– الأردن، ط١، ٢٠١٠م.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي/ د. علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، إربد – الأردن، ط٢، ١٩٩٣م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبهامشه: شرح الخطيب على مغني اللبيب، د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار المصور العربي، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.
- مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد بن محمد الأمير (ت١٢٣٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة– مصر، د.ط، د.ت.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.
- المقتضب، المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة– مصر، د.ط، ١٩٩٤م.
- من أسرار التعبير القرآني، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض– المملكة العربية السعودية،د.ط، د.ت
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، الشُّمُنِّيِّ، الإمام تقي الدين أحمد بن محمد (ت٨٧٢هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧١م.
- موصل الطلَّاب إلى قواعد الإعراب، الوقَّاد، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ومعه منظومة الزواوي في نظم (قواعد الإعراب) لابن هشام، للعلامة زيَّان بن فائد الزَّواوي، اعتنى به: أ.علاء الدين عطية، وقدَّم له: د. أيمن الشوَّا، دار الدقاق، ودار الفيحاء، دمشق – سوريا، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٢١م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت١٣٨٠ هـ)، دار الكتاب العلمية، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

ثالثًا: البحوث

- التركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، الأثر– مجلة الآداب واللغات–، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد: ٩، حزيران/٢٠١٠م.

رابعًا: الرسائل والأطاريح

- ابن الضائع وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحهِ لجمل الزجَّاجي، أطروحة دكتوراه، يحيى علوان حسن البلداوي، بإشراف: أ.د. فايز زكي محمد دياب، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٨٦م: ٥٧٨.